آلية بناء الهوية المشتركة في المجتمعات التعددية : سنغافورة انموذجا

مدرس مساعد : إسراء حاتم سلمان

كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية

israahatam@gmail.com

العلوم السياسية – قسم النظم السياسية

الكلمات المفتاحية: الوحدة الوطنية، الهوية المشتركة، المجتمعات التعددية، الهوية الوطنية، التعددية الثقافية، الإندماج الإجتماعي.

كيفية اقتباس البحث

سلمان ، إسراء حاتم ، آلية بناء الهوية المشتركة في المجتمعات التعددية : سنغافورة انموذجا،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Mechanism of Constructing a Shared Identity in Pluralistic Societies: Singapore as a Model

Assistant Lecturer
Israa Hatem Salman
College of Law and Political Science – Al-Iraqi University
israahatam@gmail.com

Keywords : National Unity, Shared Identity, Plural Societies, National Identity, Multiculturalism, Social Integration.

How To Cite This Article
Salman ، Israa Hatem ، The Mechanism of Constructing a Shared Identity in Pluralistic Societies: Singapore as a Model ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This study examines the experience of Singapore and its success in building a shared national identity within a society characterized by ethnic, religious, and cultural diversity. Through a set of conscious and well-planned policies, Singapore was able to transform this diversity into a source of strength by managing it effectively within a comprehensive national framework. It succeeded in bringing together the various segments of society — including the Chinese, Malays, Indians, and others — into a unified community founded upon citizenship and national belonging.

Despite the ethnic and religious tensions the state faced during the early stages of its formation, Singapore, through these policies, managed to achieve social coexistence and a shared sense of national belonging while

preserving the distinct identity of each cultural group. Moreover, it rose to the ranks of developed nations despite its lack of natural resources. This demonstrates that progress depends primarily on human will rather than on the material resources and capabilities available to a state.

The Singaporean experience also confirms that social diversity and ethnic divisions are not necessarily detrimental. Political leaders in pluralistic societies can develop specific mechanisms for managing diversity, alongside establishing a consensual political system and a national charter that serve as the foundation for building a national identity. The approach adopted by the Singaporean government in managing diversity and constructing national identity was not based on melting all ethnicities and races into a single mold; rather, it encouraged each ethnic group to preserve its own culture and traditions while fostering mutual respect and appreciation among all communities.

These mechanisms contributed to the formation of an inclusive national identity that preserved diversity within Singaporean society and created a stable environment that supported economic development and political stability.

المستخلص:

تتطرق هذه الدراسة الى تجربة دولة سنغافورة ونجاحها في بناء هوية وطنية مشتركة في مجتمع متعدد الأعراق والأديان والثقافات، حيث أستطاعت ومن خلال مجموعة من السياسات الواعية والمدروسة، ان تجعل من هذا التنوع مصدراً لقوتها عندما أحسنت ادارتهُ وجعلتهُ ضمن إطار وطني جامع، فأستطاعت ان تجمع بين فئات المجتمع المختلفة من صينيين والملايو والهنود وغيرهم، ضمن مجتمع واحد قائم على المواطنة والإنتماء الوطني، رغم ما واجهتهُ الدولة من توترات عرقية ودينية في بدايات تكوينها، إستطاعت سنغافورة من خلال هذه السياسيات ان تحقق التعايش الإجتماعي، والإنتماء الوطني المشترك، مع الحفاظ على خصوصية كل جماعة ثقافية، وإن تصل الى مصاف الدول المتقدمة رغم إفتقارها للموارد الطبيعية، وهذا يؤكد لنا إن النهضة تعتمد على إرادة الإنسان وليس على ما يتوافر للدولة من موارد وإمكانات مادية، وإن التعددية الإجتماعية والإنقسامات الإثنية ليست سيئة للغاية، فباستطاعة القادة السياسيين في الدول المتعددة أن يوجدوا آليات معينة لأدارة هذا التنوع، وإن يكون هناك نظامًا توافقيًا وميثاقًا

وطنيًا، يمثل اساساً للأنطلاق في بناء هوية وطنية، وأن منهجية التي اتبعتها الحكومة السنغافورية في إدارة التنوع وبناء الهوية، ليس صهر جميع الأعراق والإثنيات في بوتقة واحدة، بل عن طريق تشجيع كل عرق في الحفاظ على ثقافته و تقاليده وتقدير واحترام الأخرين، وقد أسهمت هذه الآليات في بناء هوية وطنية جامعة حافظت على التنوع داخل المجتمع السنغافوري، ووفرت بيئة مستقرة ساعدت على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي .

المقدمة

تشكل بناء الهوية المشتركة في المجتمعات التعددية أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول الحديثة، خاصة تلك التي تتسم بتنوع عرقي وديني وثقافي واسع، فالتعددية رغم ما تحمله من ثراء حضاري قد تتحول إلى مصدر صراع إذا لم تدار بشكل ناجح وحقيقي، ويبرز هذا التحدي بشكل واضح في الدول التي نشأت نتيجة الهجرة أو الأستعمار كما هو الحال في سنغافورة، حيث تتعدد الإنتماءات الفرعية ويصعب صهرها في هوية واحدة، ولكن إستطاعت سنغافورة من إن تكون إنموذجاً مميزاً في هذا المجال، إذ تمكنت وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، من أن تبني هوية وطنية مشتركة رغم تعدد مكوناتها السكانية "صينيون، مالاي، وهنود، وغيرهم"، حيث إعتمدت في ذلك على سياسات واعية وهادفة، إستطاعت من خلالها تحقيق التوازن بين الوحدة والتنوع، وأن تحول مجتمعاً متعدد الأعراق إلى مجتمع متماسك قائم على هوية وطنية جامعة .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في إن دولة سنغافورة إستطاعت إن تقدم لنا إنموذجاً عملياً مميزاً في بناء هوية وطنية مشتركة رغم تعدد مكوناتها السكانية من صينيون ومالاي، وهنود وغيرهم، حيث تمكنت ومن خلال سياسات مدروسة، إن تعزيز شعور المواطنة والإنتماء وخلق حالة من التعايش السلمي بين المكونات المتنوعة، وبذلك يمكن الإستفادة من تجربتها في الدول التي تواجه تحديات ناتجة عن التعددية، وفهم العلاقة بين ادارة الدولة وسياساتها لبناء هوية وطنية جامعة .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة تجربة سنغافورة في إدارة التنوع الثقافي والعرقي، وانها استطاعت من خلال مجموع من السياسات العامة، والمؤسسات الإجتماعية، والأدوات الثقافية، التي إعتمدتها في بناء هوية وطنية موحدة، مثل سياسة التعددية الثقافية، وسياسات الإسكان والسياسات

التعليمية، واللغة التي عن طريقها استطاعت إدارة هذا التنوع وتحقيق حالة من التجانس والإنسجام الإجتماعي.

مشكلة البحث

تتمثل اشكالية البحث في التساؤل الأتي، كيف إستطاعت سنغافورة من بناء هوية وطنية مشتركة في مجتمع متعدد الأعراق والثقافات دون إلغاء الهويات الفرعية؟ ومن هذا السؤال تثار مجموعة من الاسئلة:-

١-كيف إستطاعت سنغافورة من تحقيق التوازن في الحفاظ على الهويات الفرعية العرقية والدينية وبين بناء هوية وطنية جامعة ؟

٢-وما هي السياسات الحكومية التي إتبعتها سنغافورة من أجل تعزيز الهوية الوطنية ؟

٣-وما هو دور المؤسسات الإجتماعية والثقافية في ترسيخ الهوية المشتركة في مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والأديان واللغات ؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن نجاح دولة سنغافورة في بناء هوية مشتركة يعود إلى إتباع سياسة إستطاعت الإنتقال بالمجتمع السنغافوري من مجتمع التعدديات الى مجتمع تكاملي

منهج البحث :

إعتمد البحث على المنهج التحليلي : لمعرفة الاليات والسياسات الحكومية التي تبنتها حكومة سنغافورة من اجل بناء هوية مشتركة وتحقيق حالة من الأندماج مابين فئات المجتمع المختلفة .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : توصيف المجتمع السنغافوري وتحديات بناء الدولة

المحث الثاني: آليات بناء الهوية المشتركة في سنغافورة

المبحث الثالث: نتائج تحقيق عملية التكامل الإجتماعي في سنغافورة .

المبحث الأول

توصيف المجتمع السنغافوري وتحديات بناء الدولة

تعتبر دولة سنغافورة من أبرز الدول التي إستطاعت التحول من دولة صغيرة محدودة الموارد إلى دولة متقدمة ذات تأثير إقتصادي وسياسي عالمي، رغم ما واجهته من تحديات معقدة منذ مرحلة الأستقلال، حيث يتميز المجتمع السنغافوري بطابعهُ التعددي القائم على تنوع الأعراق والأديان والثقافات، أبرزهم الصينيون والملايو والهنود، الى جانب مجموعات صغيرة أخرى، وقد أنعكس هذا التنوع على البنية الإجتماعية والثقافية للدولة، وجعل مسألة إدارة التعددية وتحقيق الإنسجام المجتمعي من القضايا الجوهرية في عملية بناء الدولة.

المطلب الأول

البنية التعددية للمجتمع السنغافوري

كان على العديد من المجتمعات منذ نشأة الدول القومية في العصر الحديث، ان تجمع بين صفوف شعوبها اجناساً وأعراقاً وأدياناً متباينة في كيان سياسي واحد، وأن وجود الإختلافات العرقية والدينية بين من يعيشون في بلد واحد لا شك انهُ يمثل نقطة ضعف اذا لم تعمل الحكومات على معالجتها والتعامل معها، وفي سنغافورة لم يكن الأمر استثناءاً، حيث يوجد فيها تنوع عرقي وديني وثقافي، وإستطاعت الحكومة وعبر آليات وسياسات معينة من ادارة هذا التنوع، والتعددية في سنغافورة لا تقتصر على التنوع العرقي و الديني، بل تمتد لتشمل أنماط الحياة والموروث الثقافي والقيم الاجتماعية، فلكل مجموعة أحياؤها وأعيادها وطقوسها، مما يجعل سنغافورة مختبراً حياً للتعايش الثقافي (مصطفى، ٢٠١٧، ص٩١-٩٢).

وفي سنغافورة توجد أربع مجموعات عرقية رئيسية هم الصينيون حوالي ٧٥.٥%، والملايو ١٥.١%، والهنود ٧.٦%، بالإضافة إلى جنسيات أخرى، وتشكل العمالة الوافدة نسبة ملحوظة من إجمالي السكان، ووفق الإحصاءات لعام ٢٠٢٥، يبلغ عدد السكان في سنغافورة نحو ٦.١١ مليون نسمة، وتشمل هذه النسمات الموطنين والمقيمين الدائمين والوافدين، ويشكل الأجانب نسبة ملحوظة من هذا المزيج (التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات السنغافورية ، إتجاهات السكان ، ٢٠٢٥، متاح على الرابط : https://www.singstat.gov.sg/publication-resources/population-trends-2025).

وإعتمدت سنغافورة على أربع لغات رسمية هي: الصينية والمالاوية والتاميلية والإنجليزية وهي لغة التعليم والأعمال والإدارة وعلى الجميع إتقانها، لأنها تشكل الجسر الذي يربط الجماعات ببعضها، ويتم من خلالها توحيد جميع السنغافوريين دون تمييز بين مجموعة ثقافية واخرى، اما اللغة الصينية وهي لغة الأغلبية، والمالاوية هي لغة المالاي المسلمين (وبها قدر غير قليل من الالفاظ العربية)، اما اللغة التاميلية هي لغة الهنود المقيمين في سنغافورة(مصطفى، ٢٠١٧، ص١٤).

وتعد المؤسسة التعليمية وهي الأكثر تأثيراً في تاريخ بناء الأمة السنغافورية، حيث يعتبر نظام التعليم في سنغافورة واحد من أرقى أنظمة التعليم في العالم، فتعد تجربتها في التربية والتعليم من التجارب الرائدة التي تستحق التوقف عندها، حيث أستندت سنغافورة إلى نظرية بناء الأمة من خلال مؤسسات الدولة، خاصة التعليم فقد صممت المناهج التعليمية لتعزيز قيم مشتركة مثل العمل الجماعي، والولاء الوطني، والانضباط ، ورأت الحكومة السنغافورية إن التعليم هو الطريق للتقدم وبناء اجيالها المتلاحقة ولجعل سنغافوره أفضل (مجدل، ٢٠١٧، ص٥٠) .

فالنظام التعليمي أسهم في تكوين كفاءات وخبرات تعمل على بناء وتطوير المستوى الإقتصادي، حيث أدركت سنغافوره ان الاهتمام بالجانب الإجتماعي يؤدي الى تنمية الجانب الإقتصادي، ولان العنصر البشري يمكن إن يشكل عنصراً انتاجياً كما هي الأرض ورأس المال إذا ما تم استثمارهُ بشكل صحيح، لذلك سعت سنغافورة ومن خلال سياسات وإستراتيجيات ذات رؤية مستقبلية الى تطوير القطاع التعليمي(الفتلاوي والعميدي، ٢٠٢٥، ص٨٩٧) .

فأختارت الحكومة ان تركز على رأس المال الحقيقي الذي تمتلكهُ والذي تعتمد عليه من اجل تحقيق معجزاتها الإقتصاديه وهو الإنسان، فقد خصصت للتعليم خمس ميزانية الدولة، ففي سنه ٢٠٠٦ بلغت نفقات الحكومة السنغافورية على التعليم ٧ مليار دولار أمريكي، وفي سنه ٢٠٠٧ وصلت الى اكثر من ٧.٥ مليار دولار أمريكي، إي حوالي ١٥.٢ % من ميزانية الحكومة، وكان لهذا الاهتمام نتائج إيجابية كبيرة فتعتبر دولة سنغافورة واحدة من أعلى معدلات التعليم في العالم (الملقي، ٢٠١٩، ص٢٩٥) .

وتسعى دولة سنغافورة الى تحقيق العدالة الإجتماعية، من خلال تصميم برامج وطنية لضمان التمثيل المتوازن للتركيب العرقي المتنوع في سنغافورة، ومن أبرز هذه البرامج هو سياسة الإسكان

الوطني، فقد أتاح مخطط بنك التنمية البشرية، الفرصة للحكومة السنغافورية لدمج المجموعات المجتمعية من الصينين والماليزيين والهنود، لتشجيعهم على التفاعل والتعايش في مستوطنات جديدة، وتكوين إحساس بالإنتماء للمجتمع، فمن خلال سياسات الإسكان وملكية المنازل التي تم توزيعها لجميع الأعراق وبالتساوي، حققت هذه السياسية حالة من التماسك في المجتمع المنقسم حيث يقيم معظم السنغافوريين في مساكن عامة، وهناك حصص عرقية لضمان تمثيل جميع الأعراق في جميع الأحياء، بالإضافة إلى توفير مساحات للأنشطة المجتمعية التي تنظمها لجان السكن والنوادي المجتمعية، فكان لهذه السياسة الدور الكبير في تحقيق التعايش السلمي وبناء الهوية الوطنية (القريشي، ٢٠٢٤، ص٨٩) .

أما فيما يتعلق بالتعددية الدينية حيث تدار الشؤون الدينية بنظام دقيق، إذ تشرف الحكومة السنغافورية على المجالس الدينية لكل طائفة (كمجلس هيئة الشؤون الإسلامية)، وتمول دور العبادة لجميع الأديان، وتحظر بشكل صارم أي خطاب يحرض على الكراهية الدينية، حيث يتعايش في سنغافورة طيف واسع من الأديان منها البوذية، والطاوية (غالبية الصينيين)، والإسلام (غالبية الملاويين)، والهندوسية والسيخية (بين الهنود)، إضافة إلى المسيحية المنتشرة عبر الأعراق كافة، هذا التنوع الديني يجعل من إدارة العلاقات بين الأديان أمراً مركزياً في الحياة العامة، فتبنت الدولة إطاراً قانونياً صارماً لضبط الخطاب العام، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العرقية والدينية، فالقوانين التي تجرم خطاب الكراهية أو التحريض الطائفي تستند إلى تصور نظري يعتبر أن الاستقرار الإجتماعي شرط أساسي لبقاء الدولة، وبالتالي فإن حرية التعبير تمارس ضمن حدود تحافظ على السلم الأهلي (مؤتمر" القيم الدينية في عالم التعددية بسنغافورة "، العين الاخبارية ، ٢٠١٨، متاح على الرابط : https://al-ain.com/article/conference-religious-values-world?utm_source=chatgpt.com . (.

إضافة الى إهتمام دولة سنغافوة في بناء هوية وطنية من خلال إهتمامها بالرموز الوطنية كوسيلة لخلق أرتباط داخل المجتمع بما هو أصيل" **العلم الوطني، وشعار الدولة، والنشيد الوطني**"، من أجل توحيد جميع مواطنيها كأمة واحدة، وإحياء ذكرى المناسبات الوطنية بالاحتفالات الجماعية، والمتاحف ومؤسسات التراث، وأيضا تم وضع منهج لتعزيز التفاهم الوطني" الإثني والثقافي"

، والعمل على بناء ذاكرة مشتركة تاريخية للبلاد، وربط الدعوة إلى الوحدة بدعم قيادة الدولة، وأيضا تم صياغة شعارات تعزز الإنتماء للوطن الحديث بوحدة مواطنيه وفاعليتهم مثل" سنغافورة وطن لكل السنغافوريين، و"سنغافورة وطن مملوك لمواطنين"، وقد كانت تلك الشعارات كاشفة عن احتياج لتوسيع حالة المشاركة، وإعطاء مساحات حرية واسعة للمواطنين، والدعوة إلى إيجاد قنوات إتصال بين الحكومة والمواطنين، وبناء الثقة والتعاون بين الطرفين (صلاح، ٢٠١٧، https://futureuae.com/ar/Mainpage) .

ولإدارة حالة التنوع وبناء هوية وطنية قامت الحكومة السنغافورية بعدة إستراتيجيات منها تضمين الحقوق والحريات في الدستور: فقد تم تأسيس الدستور السنغافوري على مفهوم المساواة في الحقوق، والحرية في الدين والمعتقد، فقد نصت المادة (١٥) من الدستور سنغافورة على إن (لكل فرد لهُ الحق في اعتناق دينه أو معتقدة الخاص، ولهُ الحق كذلك في ممارسته ونشره)، وحرية الإعتقاد بموجب هذه المادة ليست مطلقة بل مقيدة بموجب المادة (١٦) التي تشترط أن الحقوق المذكورة في المادة (١٥)، لا تعطي الأذن لأفعال تخالف أي من القوانين العامة المتعلقة بالنظام العام أو بالصحة العامة أو بالأخلاق (القريشي، ٢٠٢٤، ص٨٩).

وقامت الرؤية في سنغافورة على مفهوم الهوية المدنية بدلاً من الهوية الإثنية، أي أن الإنتماء إلى الدولة يبنى على المواطنة والقانون والمؤسسات، وليس على الأصل العرقي أو الديني، وقد تأثر هذا التوجه بأفكار بناء الدولة الحديثة التي ترى أن الولاء السياسي يجب أن يكون للدولة بوصفها كياناً قانونياً جامعاً، فلعبت قيادة لي كوان يو دوراً اساسياً في ترسيخ هذا المفهوم، وفي إحاطه نفسه بفرق عمل يشاطرهُ في قناعاتهِ بضرورة بناء دولة حديثة موحدة قوية ، لا على أساس إرضاءات سياسية لجماعات وكتل محلية لا تنظر الى الأمور الا من منظور مصلحتها الضيقة، و شدد على أن بقاء الدولة مرهون بتجاوز الإنقسامات (معتوق، ٢٠١٣، ص٨٠) .

ولحماية حقوق الأقليات أدركت حكومة سنغافورة إدراكاً تاماً من أن المعاملة الجائرة والتمييزية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التنافر والإستياء فبذلت الحكومة السنغافورية جهداً كبيراً لمعاملة الأقليات بإنصاف وعدل، من خلال سن تشريعات بعد الإستقلال لحماية حقوقهم، فقد تضمن الدستور فصلاً كاملاً خاصاً بالأقليات، وتم انشاء المجلس الرئاسي لحقوق لحقوق الاقليات عام

١٩٧٠ ، كضمان عدم تنفيذ الحكومة لأي قانون أو فعل يميز أو يضر بأي عرق أو دين (القريشي،٢٠٢٤، ص٨٩) .

أيضاً تم وضع الخدمة العسكرية الوطنية كشكل من أشكال التماسك الأجتماعي و بناء الهوية الوطنية، فأعتقد قادة سنغافورة بأنه لاشيء يخلق الوعي والولاء الوطني بشكل اوسع وأسرع مثل المشاركة في العضوية والدفاع في القوات المسلحة، فقد شارك في الجيش السنغافوري من كل فئات المجتمع من دون تمييز أو تفريق (القريشي، ٢٠٢٤، ص٨٩).

لذلك نجد إن دولة سنغافورة عملت ومن خلال مجموعة من القوانين والبرامج الوطنية واستراتيجيات وخطط محددة، من إن تتجاوز كل الإختلافات العرقية والدينية والإثنية وان تعمل جاهدة على توحيد الأمة السنغافورية والنهوض بالواقع .

المطلب الثاني

التحديات التي واجهت بناء الدولة في سنغافورة

واجهت سنغافورة منذ استقلالها في عام ١٩٦٥ مجموعة من التحديات المعقدة التي أثرت بشكل مباشر في عملية بناء الدولة وتشكيل هويتها السياسية والإقتصادية، فعقب الإنفصال عن ماليزيا اصبحت سنغافورة في وضع هش، الأمر الذي شكل تحدياً كبيراً أمام قيادتها في تحقيق الإستقرار والتنمية .

ومن من أبرز التحديات التي واجهتها سنغافورة هي **التعددية العرقية والدينية** داخل المجتمع، حيث يضم المجتمع السنغافوري مزيجاً من الصينيين والمالايويين والهنود، ما كان ينذر بإمكانية نشوء صراعات داخلية، وقد برز ذلك بشكل واضح خلال أحداث أعمال الشغب العرقية التي حدثت عام ١٩٦٤، والتي أكدت هشاشة التعايش الإجتماعي، لذلك كان على الدولة إن تتبنى سياسات دقيقة لتعزيز الوحدة الوطنية وبناء هوية مشتركة تتجاوز الإنتماءات الفرعية (دراسة لوكالة حكومية سنغافورية، اعمال شغب عنصرية (١٩٦٤ و١٩٦٥)، ٢٠٢٥، متاح على الرابط : https://www.sg101.gov.sg/society/racialriots/).

أما التحدي الأخر هو **التحدي الإقتصادي**، فكان من بين التحديات الرئيسية التي على سنغافورة معالجتها بعد الإستقلال عن بريطانيا (بداية الحكم الذاتي) عام ١٩٥٧، هو القطاع الإقتصادي وكيفية النهوض به ، فقد خرجت سنغافورة وهي تعاني من ضعف البنية التحتية، وغياب الموارد

الطبيعية، وأرتفاع معدلات البطالة، وضعف القاعدة الصناعية، ونتتجة لهذا الوضع الإقتصادي المتأزم تبنت الحكومة مجموعة من الإستراتيجيات المبتكرة والتنموية، منها الإعتماد على التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي، والتركيز على التصنيع وجذب الشركات متعددة الجنسيات، مستفيدة من موقعها الجغرافي المميز كمركز تجاري عالمي، وكان لإنضمام سنغافورة للإتحاد الماليزي عام ١٩٦٣ رغبة منها في تحقيق مكاسب إقتصادية من خلال التجارة والإستثمار (ياسين وعبد، ٢٠١١، ص٤٣٦) .

ولمساعدتها في التغلب على **الصعوبات الأمنية** التي كانت تواجهها سنغافوره خاصة في ظل محيط إقليمي مضطرب خلال فترة الحرب الباردة، إضافة إلى التهديدات الداخلية مثل الحركات الشيوعية، قد استدعى ذلك الى بناء مؤسسات أمنية قوية، وتعزيز التحالفات الدولية لضمان الإستقرار، فبعد إتحاد سنغافورة مع ماليزيا، تم منح مهام الدفاع والأمن الداخلي والشؤون الخارجية الى الإتحاد الماليزي، بينما كانت حكومة سنغافوره تتمتع بدرجه عالية من الحكم الذاتي في مجالات مهمة، مثل المالية والتعليم والعمل، ولكن كان لهذا الإندماج أثار سلبية فقد تفاقت المشاكل بين الحكومة المركزية في ماليزيا وسنغافوره، وحدثت اعمال شغب في العام ١٩٦٥، والتي استمرت لمدة خمسة قتل فيها (٢٢) شخصاً واعتقال (١٢٠٠) شخصاً، بسبب غضب السنغافورين من نظام الحصص في الخدمة المدنية الذي لم يكن فيه تكافؤ في فرص العمل، وبعد مناقشات بين حكومتي ماليزيا وسنغافورة، أعلنت سنغافورة عن إستقلالها في ٩ أغسطس ١٩٦٥، ليبدأ فصلاً جديداً، تسعى فيه حكومة سنغافورة للنهوض بواقع الدولة المتعبة على كل الاصعدة (ياسين وعبد، ٢٠١١، ص٤٣٦) .

اما ما يتعلق بتحدي **الفساد** بكل اشكاله والذي يعتبر من اصعب التحديات التي واجهتها سنغافورة بعد الاستقلال، فقد أسهم الموروث الاستعمار البريطاني اسهاماً بالغاً في تعميق هذه الأزمة، إذ غادر البريطانيون سنغافورة تاركين وراءهم اقتصاداً هشاً، وملاكات إدارية غير مؤهلة وأجوراً متدنية، فضلاً عن فساد متجذر في مؤسسات الدولة، وقد زاد الأمر تعقيداً خروج سنغافورة من الاتحاد الماليزي عام ١٩٦٥، فبعد ان استعانت سنغافورة بماليزيا من اجل تحسين الاوضاع على كل الاصعدة، طردت من الاتحاد الماليزي ، ادركت بعدها سنغافورة بقيادة لي كوان يو، انها

امام مرحلة بالغة الصعوبة وان القضاء على الفساد لا يمثل اولوية بل شرطا جوهرياً لا غنى عنه من اجل تحقيق الاستقرار وبناء مؤسسات قوية وفاعلة (كطافة، ٢٠١٩، ص٤٤-٤٥) .

المبحث الثاني

آليات بناء الهوية المشتركة في سنغافورة

يقصد بالهوية المشتركة هي مجموعة القيم، والرموز والانتماءات التي يتفق عليها افراد مجتمع ما، رغم اختلافاتهم الدينية او العرقية او الثقافية، بحيث يشعرون انهم ينتمون الى كيان واحد، حيث تسمو الهوية المشتركة فوق الهويات الفرعية (الطائفية او العرقية)، يتم تعزيزها بالعيش المشترك والمواطنة المتساوية، والرموز الوطنية، التي تجمع أفراد المجتمع رغم إختلافاتهم في المجتمعات التعددية، فلا تقوم الهوية على أساس عرقي أو ديني واحد، بل على أساس مدني جامع، وإن القيم المشتركة مثل المواطنة والمساواة والمؤسسات السياسية والتعليمية والرموز الوطنية كالعلم، والنشيد، واللغة، هي عوامل مشتركة يقوم عليها بناء هوية مشتركة في المجتمعات التعددية .

فعملت سنغافورة ومنذو استقلالها على بناء هوية وطنية تتجاوز فيها الإنقسامات الفرعية (العرقية، الدينية، اللغوية)، في مجتمع شديد التنوع يضم صينيين، ومالاي، وهنود وغيرهم، على مجموعة من الأسس النظرية والسياسات المتكاملة لصياغة إطار شامل للهوية الوطنية، يهدف الى تحقيق الإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية .

المطلب الأول

السياسات الحكومية في تعزيز الهوية الوطنية

لَعبت السياسات الحكومية التي إتخذتها دولة سنغافورة دوراً كبير وفاعلاً في تحقيق حالة من الإندماج المجتمعي العرقي والديني واللغوي، والسعي من خلال هذه السياسات الى تجاوز التنوع وجعل هناك هوية وطنية بين الفئات المختلفة، فأصبحت سنغافورة انموذجاً لافتاً في مجال بناء الهوية الوطنية الحديثة من قبل الطبقة الحاكمة، فالدور الذي لعبتهُ في تحقيق نجاح تلك المقاربة جعلت من سنغافورة بلداً متماسكاً، واذا قمنا بقراءة لتاريخ سنغافورة يمكن إدراك أن عملية بناء الهوية الوطنية تمت على مرحلتين زمنيتين مختلفتين، المرحلة الأولى: منذ الستينيات إلى منتصف الثمانينيات حيث كانت إجراءات تأسيس تلك الهوية الوطنية الحديثة قائمة دون أن

يكون مشروع بناء الهوية بمثابة أولوية، أما المرحلة الثانية: منذ الثمانينيات من القرن العشرين حيث مهمة تأسيس الهوية الوطنية الحديثة كمشروع حكومي يعد على قمة الأولويات، وتقوم عليه هيئات بعينها (صلاح، ٢٠١٧، https://futureuae.com/ar/Mainpage) .

فاعتمدت الحكومة السنغافورية على مجموعة من السياسات من أجل بناء هوية وطنية مشتركة، وخلق حالة من التوازن بين الوحدة والتنوع، وأول هذه السياسات هي **السياسة التعليمة**، فمنذ السنة الأولى من أستقلال دولة سنغافورة وضعت العديد من الخطط التربوية الجديدة، وألزمت المدارس الموجودة كلها على إتخاذ خطوتين إجباريتين الأولى: إعتماد اللغة الإنكليزية في المدارس كلها بأعتبارها لغة ثانية وإلزامية للتعليم، والثانية: هي تعليم المنهاج نفسهُ بمضامين واحدة في كافة المدارس، على ان يترك تعليم هذا المنهاج الموحد باللغة التي تريدها المؤسسة، فبقيت المدارس الصينية في سنغافورة تُدرس المنهاج المشترك الجديد باللغة الصينية، وكذلك تابعت المدارس الماليزية التدريس بالماليزية، لكن على أساس المنهاج الجديد، وكذلك الحال بالنسبة للمدارس الهندية، وحتى المدارس للمجموعات الاثنية، ولكن لم يحقق هذا القرار الوطني والإستراتيجي المهم سوى إنتصار جزئي على الوضع السائد في تلك الفترة، غير إن ومع مرور السنين وعولمة الأقتصاد السنغافوري أكثر فأكثر، ومع إزدياد الطلب على الوظائف والمهن التي تشترط إتقان اللغة الأنكليزية، وإفتتاح وزارة التربية لعدد متزايد من المدارس التي تعتمد اللغة الانكليزية بأعتبارها اللغة الأولى للتعليم حتى عام ١٩٩٠، تغيرت المعادلة وأصبحت اللغة الإنكليزية بإعتبارها اللغة الأولى للتعليم الرسمي في البلاد، جاء ذلك بناءاً على خيار إستراتيجي اتخذهُ مؤسس الدولة السنغافورية لي كوان يو، والذي رأى ضرورة إعتماد اللغة الإنكليزية بشكل أساسي بأعتبارها احد اهم السبل لبقاء دولة سنغافورة موحدة ومتماسكة (معتوق، ٢٠١٣، ص٨٦-٨٨) .

فأصبحت اللغة الإنكليزية هي اللغة المهيمنة، فهي لغة التدريس في المدارس ولغة العمل في الحكومة، وحتى الآن يستخدم حوالي 48.3% من السنغافوريين اللغة الإنكليزية كلغة أساسية في منازلهم، وهو ما يمثل نقلة نوعية عن ما كان عليه في سنة ١٩٥٩، حيث كانت النسبة تمثل ٢% ممن يتكلم اللغة الإنكليزية في المنزل، وكان لهذا الاختلاف إن تبين لنا كيف أثرت اللغة وسياساتها في تشكيل الأمة، وكيف أثر التخطيط اللغوي الإستراتيجي وترك اثاراً إجتماعية

وإقتصادية هامة، بدءاً من التأثير في الهويات الثقافية وحتى تشكيل اللهجات العامية، وصولاً الى تعزيز النمو الإقتصادي، حيث سعت الحكومة السنغافورية ومن خلال السياسة اللغوية إلى التكيف مع مجتمع يزداد تعقيدًا وتنوعاً (ميرالي، ٢٠٢٤، ص) . فقد صممت المناهج التعليمية لتعزيز القيم المشتركة كالعمل الجماعي، والولاء الوطني، والانضباط، مع التركيز على التأريخ المشترك، والرموز الوطنية الموحدة (اسكرس ودي باز، ٢٠١٢، ص٢٢٤) .

أما السياسة الأخرى التي إتبعتها سنغافورة من أجل تعزيز الهوية الوطنية هي أصدار**القوانين التنظيمية**، حيث يعد الدستور السنغافوري هو القانون الأعلى في البلاد، وينص الجزء الرابع منهُ على مجموعة من الحريات الأساسية ويحميها، ومنها الحق في الحياة والحرية، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وحرية الدين، وحقوق الانسان، هذه الحريات التي منحتها سنغافورة في الدستور قيدتها بالقانون ايضاً تحقيقاً للأمن والنظام العام، وينص الدستور ايضاً على أحكام محددة لحماية الأقليات العرقية والدينية، فهو يحمل الحكومة مسؤولية رعاية مصالح الأقليات العرقية والدينية في سنغافورة (الأمم المتحدة ،الجمعية العامة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ سنغافورة، جنيف، أيار/مايو ٢٠١١، متاح على الرابط : https://upr-info.org/sites/default/files/documents/2013).

أما بالنسبة **للتمثيل السياسي المتوازن**، حيث إتبعت دولة سنغافورة نظام إنتخابي يضمن وجود تمثيل للأقليات في البرلمان، مما يعزز التناغم السياسي والمشاركة المجتمعية و تشجيع التفاعل عبر جمعيات الأحياء، والمنظمات الشعبية لتعزيز الروابط الأجتماعية والمبادرات المحلية، وتهدف هذه الإجراءات إلى منع التوترات العرقية وخلق مجتمع متماسك ومترابط وبيئة مستقرة (دوائر تمثيل المجموعات، مجلس المكتبة الوطنية في سنغافورة، موسوعة سنغافورة ، ٢٠٢٣، متاح على الرابط : https://www.nlb.gov.sg/main/article-detail?.com) .

اما ما يتعلق **بالفساد السياسي والبيروقراطي والمالي** فبعد إن تولى لي كوان يو الحكم عام ١٩٥٩، عمل على بناء حكومة نزيهة وكفوءة واتخذ قراراً حاسماً بمكافحة الفساد وبكافة مستوياته واشكاله ، حيث تبنى خطوات فاعلة تمثلت بإعادة تشكيل هيئة مكافحة الفساد، وتعزيز صلاحياتها وتغيير أسلوب عملها، لاسيما إنكار حصانة المسؤولين الحكوميين وعائلاتهم، فكانت النتيجة إن الكثير من الوزراء والمسؤولين تعرضوا للمسائلة والتحقيق من قبل الهيئة، بل إن

بعضهم تم زجه في السجن بناءاً على نتائج تحقيقات أثبتت تورطهُ بقضايا فساد مثلما حصل مع وزير البيئة وون تون بون عام ١٩٧٥، والذي سجن لأربع سنوات ونصف بسبب اتهامهُ بتلقي رشاوى نتيجة تسهيلات قدمها لشركات تجارية تعمل في البناء ((ياسين وعبد، ٢٠١١، ص٤٣٢) .

أما **السياسة الإسكانية** تم من خلالها معالجة التنوع من خلال إعادة الإسكان الوطني ودمج الجميع في وحدات سكنية حديثة ومدن جديدة، فأعتمدت سنغافورة على الإسكان كآلية لتحقيق الإندماج الشامل (العرقي والإجتماعي)، للحد من مظهر الفصل الطبقي، " فسياسة التكامل العرقي" تم تقديمها لضمان إنتشار الأعراق بشكل متوازن في مجمعات الإسكان الحكومي حيث يعيش معظم السكان، مما يمنع تمركز عرق واحد ويفرض التفاعل اليومي بين الأعراق المختلفة، إضافة الى تطبيق نظام تعليمي موحد ولغة واحدة مما يعزز الهوية الوطنية، مع السماح بتعلم اللغات الأم، هذه السياسة تؤدي الى غرس القيم المشتركة منذ الصغر (دراسة لوكالة حكومية سنغافورية ، سياسة دمج الأعراق في مجلس الإسكان والتنمية: لماذا لاتزال مهمة ، ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط : https://www.gov.sg/explainers/hdb- why-it- chatgpt.com).

أما **الرموز الوطنية** فقد أهتمت سنغافورة بالرمزيات الوطنية كوسيلة لخلق حالة إرتباط داخل المجتمع، من العيد الوطني والنشيد والقسم، وإحياء ذكرى المناسبات الوطنية بالإحتفالات الجماعية، والمتاحف ومؤسسات التراث، كذلك تم وضع منهج لتعزيز التفاهم الوطني" الإثني والثقافي" ، والعمل على بناء ذاكرة مشتركة تاريخية للبلاد والاحتفاء بها (صلاح، ٢٠١٧، https://futureuae.com/ar/Mainpage) .

المطلب الثاني

دور المؤسسات الإجتماعية والثقافية في ترسيخ الهوية المشتركة

تؤدي المؤسسات الأجتماعية والثقافية دوراً عظيماً وفاعلاً في ترسيخ الهوية المشتركة داخل المجتمعات، لاسيما في البيئات التعددية التي تتسم بتنوع ديني، عرقي، وثقافي إذ تمثل هذه المؤسسات الإطار الذي تتم من خلاله عملية التنشئة الإجتماعية، حيث تغرس القيم والمعايير

المشتركة في نفوس الأفراد، بما يعزز الشعور بالإنتماء إلى كيان وطني جامع، فالأسرة، والمؤسسات التعليمية، إلى جانب الجمعيات الثقافية والمجتمعية، والإعلام، تسهم في نقل الموروث الثقافي وتعزيز الوعي بالرموز الوطنية والتاريخ المشترك، الأمر الذي يرسخ الإحساس بالوحدة رغم التنوع والاختلاف، وهنا نجد ان سنغافورة إعتمدت على مجموعة من الاليات لترشيخ الهوية المشتركة .

واول هذه الاليات هي **الأسرة** اذ تؤكد الأدبيات الإجتماعية أن الأسرة تعد المؤسسة الأولى في تشكيل الهوية المشتركة وغرس القيم الإجتماعية والثقافية لدى الأبناء، وتعد من أهم المؤسسات الإجتماعية التي تساهم في بناء الهوية المجتمعية المشتركة، وهو ما ينطبق على التجربة السنغافورية التي إعتمدت على الأسرة في الحفاظ على التماسك المجتمعي وسط التنوع الإثني والديني، فالأسرة لا تنقل الثقافة والتقاليد فقط ، بل ايضاً تزرع أيضاً قيم المواطنة والتسامح والتعاون، الأمر الذي يسهم في بناء مجتمع مستقر ومتماسك، الى جانب تعزيز الشعور بالولاء الوطني والانتماء الى الدولة قبل الإنتماءات الفرعية، وقد حرصت الحكومة السنغافورية على دعم الأسرة بإعتبارها " النواة الأساسية للمجتمع " ، لما لها من دور في ترسيخ الإستقرار الإجتماعي وتعزيز الإنسجام بين المكونات المختلفة للمجتمع (بيدونغ يانغ واخرون ، التراث الثقافي وتكوين الهوية: دراسة لأبناء الجيل الثاني من المهاجرين من منظور الوالدين في سنغافورة، متاح على الرابط : https://hsseonline.nie.edu.sg/cultural-h) .

اما **النظام التعليمي** كان له دور كبير في بناء هوية مشتركة من خلال خلق فرص متساوية في للتعليم لجميع المكونات، بصرف النظر عن المجموعات العرقية المكونة للشعب السنغافوري، أو مكانتهم الإقتصادية والإجتماعية، وهذا النظام يتبع مسار(٦-٢-٢) أي ستة سنوات للمرحلة الابتدائية، وسنتان للمرحلة المتوسطة، وسنتان للمرحلة الثانوية، وقد جرى تطبيق نظام التعليم الألزامي مجاناً للجميع منذ عام ١٩٧٤ ، وعادة ما يفرض على اولياء الأمور الذين يتخلفون عن إرسال اطفالهم إلى المدارس غرامة مالية تصل قيمتها الى (٥) الاف دولار أو السجن او كلا العقوبتين معاً، وتم وضع برامج خاصة للتعرف على العائلات المحتاجة من أجل تقديم المساعدة لها (العامري، ٢٠٢٣، ص١١-١٢) . كذلك يحرص النظام التعليمي في سنغافورة على تطوير العنصر البشري لتلبية حاجات البلاد من القوى العاملة المثقفة والماهرة، وتعزيز القيم الاخلاقية

وغرسها في نفوس الناشئة لإثراء التراث الثقافي من ناحية، ومن ناحية أخرى المحافظة على هذا التراث الثقافي أمام موجات التيارات المتسارعة لحركات التغيير والتطوير من ناحية اخرى (منديني وعنبزان، ٢٠١٧، ص٨) .

أما ما يتعلق **بالمؤسسات الدينية** ودورها في تعزيز الهوية المشتركة، فقد حرصت الحكومة السنغافورية على إشراك المؤسسات الدينية في عملية بناء المجتمع، من خلال دعم الحوار بين الأديان وتشجيع المبادرات المشتركة بين الجماعات الدينية المختلفة، حيث أسهمت المؤسسة الدينية في ترسيخ ثقافة الأعتدال والأحترام المتبادل، فضلاً عن دورها في توعية الأفراد بأهمية الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي وعدم إستغلال الدين لإثارة الإنقسامات، وتعزيز مفهوم " المواطنة المشتركة" ، إلى جانب الحفاظ على الخصوصية الدينية لكل جماعة، وساعدت ايضاً على خلق مساحات للتفاعل بين مختلف الفئات الإجتماعية من خلال الأنشطة الثقافية والإجتماعية والخيرية المشتركة، الأمر الذي عزز الثقة المتبادلة بين المواطنين وأسهم في بناء شعور جماعي بالانتماء إلى الدولة، لذلك أصبحت المؤسسات الدينية جزءًا من منظومة الإستقرار السياسي والاجتماعي، إذ لم يقتصر دورها على الجانب الروحي فقط ، بل امتد ليشمل دعم الوحدة الوطنية وتعزيز الهوية المشتركة في مجتمع متنوع (مؤتمر" القيم الدينية في عالم التعددية بسنغافورة "، العين الاخبارية ، ٢٠١٨، متاح على الرابط : https://al-ain.com/article/conference-religiv) .

وصدرت الكثير من التشريعات منها **قانون الوئام الديني** عام ١٩٩٠، الذي يهدف الى منع الإحتكاك وسوء الفهم بين مختلف الجماعات الدينية، كما ويمنح الحكومة الصلاحيات اللازمة للحفاظ على الوئام الديني مع ضمان فصل الدين عن السياسة، فعلى سبيل المثال، يسمح القانون إصدار أوامر تقييدية ضد من يثيرون مشاعر الكراهية والعداء بين الجماعات الدينية المختلفة، وفي العام ٢٠١٩، تم تعديل القانون للحماية من أستغلال الجهات الأجنبية للإنقسامات الدينية وسط التهديد المتزايد للتدخل الديني الأجنبي، وبهذا القانون تحمي الحكومة حرية ممارسة الدين، مع الحفاظ على الإنسجام بين مختلف الأديان (دراسة لوكالة حكومية سنغافورية، بناء سنغافورة متعدد الثقافات ، تشريعات لحماية الوئام الديني ، ٢٠٢٥ ، متاح على الرابط : https://www.sg101.gov.sg/society/) .

أما دور **المؤسسة الإقتصادية** فلقد ساهم برنامج الشراكة الإقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع (النموذج الإقتصادي التشاركي) الذي هو جزء من سياسة سنغافورة الإقتصادية بعد الإستقلال، لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، من خلال توفير فرص للاختلاط الإجتماعي بين السنغافوريين من مختلف الأعراق، من خلال توفير فرص إقتصادية متساوية لمختلف المجموعات العرقية، وإشتراك جميع المكونات السكانية في التنمية الإقتصادية، من أجل تقليل الفوارق الإجتماعية، وتعزيز ممارسات التوظيف الشاملة والتقدمية، ودعم العدالة في مكان العمل (دراسة وكالة حكومية سنغافورية ، سياسة دمج الأعراق في مجلس الإسكان والتنمية: لماذا لاتزال مهمة ، ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط : https://www.gov.sg/explainers/hdb-s-urce=chatgpt.com،) .

أما بالنسبة للمؤسسات المجتمعية **كالجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية**، فقد أدت دوراً مكملاً لسياسات الدولة في إدارة التنوع، عبر تعزيز قيم المشاركة المجتمعية والتكافل والتعايش بين مكونات المجتمع السنغافوري، وهو ما إنعكس إيجاباً على تحقيق الإستقرار الإجتماعي وترسيخ الهوية الوطنية المشتركة، تم ذلك من خلال ترسيخ قيم التعاون والتضامن بين مختلف المكونات العرقية والدينية، ونشر ثقافة التسامح والتعايش، فمن بين قوانين المنظمات والجمعيات الخيرية التي تشترط أن تكون خدمات المؤسسات ذات منفعة عامة للمجتمع السنغافوري بأكمله، لا لفئة عرقية أو دينية محددة، وهو ما يدعم تكوين هوية وطنية جامعة تتجاوز الإنتماءات الضيقة، مثل مؤسسات الرعاية الإجتماعية والجمعيات الإنسانية، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تحويل التنوع إلى عنصر قوة (دراسة لوكالة حكومية سنغافورية ، المؤسسات الخيرية والمؤسسات ذات الطابع العام، ٢٠٢٥، متاح على الرابط : https://www.mccy.gov.sg/sectors/).

وتلعب **الأندية الرياضية** في سنغافورة أيضاً دور مهماً في بناء الهوية المشتركة، فقد وظفت حكومة سنغافورة الرياضة كوسيلة للتنمية الإجتماعية وبناء الأمة، بأعتبارها اداة فاعلة لتوحيد المجتمع المتعدد دينياً وعرقياً وثقافياً، حيث تعمل الأندية على دمج الأفراد وخلق شعور بالأنتماء والفخر الوطني، مما يساعد على تعزيز التماسك الإجتماعي والتجانس بين مختلف فئات المجتمع، وأصبحت الأندية الرياضية ليست فقط أماكن لممارسة الرياضة، بل لترسيخ قيم التعاون والإحترام والوحدة وبناء مستقبل مشترك، لما تتمتع به الرياضة من قدرة على توحيد جميع الناس

بغض النظر عن الإنقسامات العرقية والإجتماعية والسياسية (يوجين وو لي، الأندية والمنظمات الرياضية في ظل التغيرات : حالة سنغافورة، مجلة اسيا والمحيط الهادي للرياضة والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٧، متاح على الرابط : https://www.researchgate.net/) .

أما **الإعلام** في سنغافورة فقد أسهم بصورة فاعلة في ترسيخ الهوية المشتركة وتعزيز التعايش السلمي داخل المجتمع السنغافوري المتعدد الأعراق والأديان والثقافات، فمنذُ الأستقلال أدركت الحكومة أن وسائل الإعلام تعد أداة أساسية في إدارة التنوع ومنع الإنقسامات الإجتماعية، لذلك عملت على توظيف الإعلام الرسمي والخاص في نشر قيم التسامح والإحترام المتبادل وتعزيز مفهوم المواطنة الجامعة، وركزت السياسات الإعلامية على تقديم خطاب إعلامي يبتعد عن إثارة النزاعات العرقية أو الدينية، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي (إدسون سي تاندوك الابن واخرون ، التعامل مع تنظيم الاعلام والتحول الرقمي في سنغافورة ، ٢٠٢٤، متاح على الرابط : https://onlinelibrary.wiley.com/).

المبحث الثالث

نتائج تحقيق عملية التكامل الإجتماعي في سنغافورة

تعد تجربة سنغافورة من أبرز التجارب الناجحة في إدارة المجتمعات التعددية، حيث إستطاعت سنغافورة ومن خلال مجموعة من السياسات، دمج الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع، في إطار موحد قائم على القيم المشتركة والتفاعل المنظم، الذي جعل الجميع يشعر بالإنتماء والمشاركة دون الغاء خصوصياتهم الثقافية والدينية، وقد انعكس هذا الاندماج داخل المجتمع بوضوح على تحقيق حالة من الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي الذي جعل سنغافورة تنتقل الى مصاف الدول المتقدمة .

المطلب الأول

إثار الإستقرار على الصعيد السياسي

لقد كان لتحقيق الإنسجام بين فئات المجتمع السنغافوري وبناء الهوية المشتركة دوراً كبير في تقوية شرعية النظام السياسي، فعندما حكم حزب العمل الشعبي سنغافورة بعد الإستقلال عن ماليزيا في ١٩/ اغسطس/١٩٦٥، والذي كان يهيمن على الحكم منذ عام ١٩٥٩ بقياده لي كوان يو، فكانت قيادة الحزب لسنغافورة كأنه الأب الحازم، لكنهُ العادل في نفس الوقت (البلوي،

٢٠٠٧، ص٧٧)، فلم يكن الطريق أمام القياده السياسية السنغافورية ممهداً فقد كان الوضع معقداً وعملية بناء الدولة عملية شائكة لكثرة المعوقات والإنقسامات داخل المجتمع السنغافوري، فكان أمام القيادة السنغافورية طريقان لا ثالث لهما، إما إستمرار الإنقسامات بين الإقليات والجماعات المختلفة، او التعايش السلمي والإنسجام وإحترام الأخر، وكان الإختيار الثاني هو الإختيار الإفضل، عن طريق إعتمادهم على مبدأ العلمانية لتكوين هوية وطنية موحدة للشعب السنغافوري بكل اطيافه وأقلياته، وكان الدافع من إختيار العلمانية كمنهج للحكم من قبل (لي كوان يو) هو لحماية الأديان من السلطة وحماية الدولة والحكم من الأديان، وذلك لإيمان الزعيم (لي كوان يو) بأن الأديان تؤدي دوراً هاماً للأمة، ولكن بشرط إن لا تتدخل بالعملية السياسية (عبد العال وجلوب، ٢٠٢٣، ص١٥) .

وقام لي كوان يو والشخصيات السياسية في حزب العمل الشعبي بتحديد طبيعة النظام السياسي في سنغافورة بالجمهوري البرلماني، على غرار النموذج في بريطانيا، ويعود سبب ذلك الى قناعة (لي كوان يو) بأنهُ النظام الأنسب لسنغافوره، بأعتبار ان سنغافورة دولة متعددة الأعراق والأديان والثقافات (عبد، ٢٠٢١، ص٣٢).

وإستطاعت قيادة سنغافورة إن تنجح في تحويل الدولة من دولة إثنية وعرقية ذات ولاءات وأعراق وأديان متعددة الى دولة علمانية، تؤمن بالمواطنة وإحترام الأخر والتعايش السلمي بين أقلياتها المختلفة والمتنوعة، مما إدى الى تحقيق حالة من الإستقرار والتجانس المجتمعي وبالتالي إنعكس ذلك على الإستقرار السياسي (عبد العال وجلوب، ٢٠٢٣، ص٧) .

فقد سعت الحكومة السنغافورية الى ترسيخ الهوية المشتركة من خلال المؤسسة التعليمية التي تعتبر هي الأكثر تأثيراً في بناء الأمة السنغافورية، وقد تحقق ذلك عبر توفير فرص تعليم متساوية لجميع فئات المجتمع السنغافوري دون استثناء، الامر الذي اسهم في الحد من مشاعر التهميش او الإقصاء، وعزز الشعور بالانتماء الوطني بين مختلف المكونات الاجتماعية، كما إعتمدت الدولة على تعليم اللغة الثانية الإنكليزية، واعتبرتها اللغة المشتركة بين الجميع، مما اسهم في خلق حالة من الاندماج المجتمعي،وتقوية الاواصر بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة، ومن جهة أخرى لعب التعليم دوراً بارزاً في اعداد كوادر بشرية كفوءة من خلال دعم مدارس النخبة ورعاية الطلبة المتفوقين، فبعد مرحلة رياض الأطفال يجري فرز الطلاب حسب

مستوياتهم التعليمية، ويتلقى المتفوقون منهم رعاية خاصة وبرامج تعليمية متقدمة، تؤهلهم للمرحلة الجامعية على المستويين العلمي والإجتماعي، بالتالي فأن هذه النخبة هي مرشحة للعمل في الخدمة المدنية والقوات المسلحة، الإمر الذي إنعكس إيجاباً على كفاءة الأداء الحكومي والإستقرار السياسي(القريشي، ٢٠٢٤، ص٩١) .

وقد استطاعت سنغافورة أن تحد من الإنقسامات السياسية ذات الطابع العرقي من خلال إعتماد سياسات عززت التمثيل المتوازن للأقليات داخل البرلمان ومؤسسات الدولة، مثل نظام دوائر التمثيل الجماعي(GRC) ، الذي يفرض وجود ممثلين عن الأقليات ضمن القوائم الإنتخابية، وقد أسهم ذلك في زيادة مشاركة الأقليات في الحياة السياسية، وتعزيز الشعور بالمساواة والإنتماء الى النظام السياسي، مما انعكس إيجابياً على الإستقرار السياسي، وحد من إحتمالات ظهور النزاعات العرقية، كما ساعد هذا النظام على ترسيخ فكرة أن الدولة تمثل جميع المكونات الإجتماعية بصورة متوازنة وعادلة (دوائر تمثيل المجوعات ، مجلس المكتبة الوطنية في سنغافورة، موسوعة سنغافورة، ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.nlb.gov.sg/main/) .

كذلك أسهمت الهوية الوطنية المشتركة في تعزيز الثقة بالمؤسسات السياسية، وذلك من خلال التخطيط والتربية المجتمعية السليمة وتوحيد الشعب وتعزيز التزامهُ بالنظام والقوانين وأحترام القيم الأخلاقية والأمانة في التعامل والعلم والجدية الفائقة في العمل، وهو ما منح النظام السياسي قدرة كبيرة على إدارة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية (عبد الرحمن، ٢٠١٣، ص٢١٠) .

وايضاً عملت الحكومة السنغافورية على تعزيز التعايش السلمي بين الأديان والمكونات العرقية، من خلال دعم الجمعيات البوذية والإسلامية والمسيحية، بعمل مبادرات للتعايش بين المكونات، من خلال الفن والنقاش حول قضايا الأسرة والبيئة، وقد أدى ذلك الى التفاعل اليومي بين المجموعات العرقية المختلفة، سواء في المدارس أو الأحياء السكنية أو أماكن العمل، والذي أسهم في بناء شبكات إجتماعية متداخلة عززت الشعور بالوحدة الوطنية وخففت من إحتمالات الإنقسام الاجتماعي والسياسي(القريشي، ٢٠٢٤، ص٨٩-٩٠) .

وعلى المستوى الخارجي، أنعكس الإستقرار السياسي الداخلي بصورة إيجابية على مكانة سنغافورة الدولية، إذ اكتسبت الدولة سمعة جيدة، بوصفها انموذجاً ناجحاً في إدارة التنوع وتحقيق التعايش

السلمي، مما اسهم ذلك في جذب الإستثمارات الأجنبية اليها، والتي تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ (الفتلاوي والعميدي، ٢٠٢٥، ص ٩٠٩) .

وبذلك يمكن القول إن بناء الهوية المشتركة في سنغافورة لم يكن مجرد مشروع اجتماعي أو ثقافي، بل كان أداة سياسية أساسية هدفت إلى تحقيق الاستقرار، وترسيخ شرعية الدولة وتعزيز فاعلية النظام السياسي، وقد أثبتت التجربة السنغافورية أن الأدارة الناجحة للتنوع ، يمكن أن يتحول من مصدر تهديد إلى عنصر قوة يسهم في بناء دولة مستقرة ومتماسكة سياسياً اذا ما احسنت القيادة السياسية ادارتهُ .

المطلب الثاني

أثار الاستقرار على الصعيد الاقتصادي

كان من بين القضايا الرئيسية التي على سنغافورة معالجتها بعد تحقيق حالة التتجانس والإنسجام في المجتمع السنغافورى، هو الاهتمام بالجانب الاقتصادي بوصفه الركيزة الاساسية للتنمية ومحركها الرئيسي سواء على المستوى الإقليمي او على المستوى العالمي، خاصة ما يتعلق بتأسيس الأسواق، وحل مشكلة البطالة، وقد نجحت الحكومة وعلى مدار سنوات في إيجاد معالجات عملية وفعالة لهذه القضايا وبشكل متوازن (العامري، ٢٠١٨، ص٢٧٧) .

حيث استطاعت سنغافورة وبفضل قياداتها السياسية الرشيدة أن تصبح انموذجاً يحتذى به لدول العالم مما احرزتهُ من تقدم وتطور، من خلال قفزة تنموية استحق ان يطلق عليها "بالمعجزة"، جعلها تتحول من دولة تعاني من ازمات اقتصادية ومشكلة البطالة، الى دولة متقدمة ومتطورة ، حيث شهد الاقتصاد السنغافوري نمواً متسارعاً، حتى باتت سنغافورة تصنف ضمن الدول المتطورة والرائدة في تصنع التقنيات الحديثة ولا سيما في مجال تكنلوجيا الحاسوب (الكساسبة، ٢٠٢١، ص٧) .

وقد اثبتت نتائج الدراسات العلمية ان ما حققته سنغافورة من نمو وتطور اقتصادي، لم يكن بسبب توافر السيولة المادية او الخامات الطبيعية التي لا تمتلكها اصلاً، بل كان التعليم احد

ابرز اسبابها ، فقد سعت الحكومة من خلال مجموعة من السياسات على توفير أعلى مستويات التعليم، وأصبحت سنغافورة تمتلك ابرز الجامعات في اسيا واشهرها، ويسعى أثرياء أسيا من الهند والصين وأندنوسيا وغيرهم، الى إرسال أولادهم للدراسة فيها حتى يضمنوا لهم مستقبلاً أفضل في سوق العمل المحلية والدولية ((مصطفى، ٢٠١٧، ص١٦).

وعملت سنغافورة على معالجة مشكلة البطالة عبر مجموعة من التدابير والاجراءات الإقتصادية والاجتماعية فكان اولها هو توجية التعليم العالي للمساهمة في هذه الخطة، من خلال مخرجات التعليم وحاجات النشاط الاقتصادي في ضوء متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، وأيضاً عملت على دعم الصناعات ذات الطابع الكثيف للعمالة، والإستخدام الكفء للموارد الإقتصادية المتاحة بأعتبار ذلك شرط مهم وأساسي في السياسات التنموية الناجحة، من اجل تحقيق أعلى مستوى من المخرجات بإقل قدر ممكن من المدخلات لتحقيق مبدا الكفاءه في الإستخدام، وترشيد إستهلاك الموارد وهذا لا يتحقق الا بإتباع سياسات من شأنها رفع حجم الانتاج، مع تحسين انتاجية عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب رفع امكانيات العنصر البشري عبر تطوير رأس المال البشري، بالإضافة الى تطوير التكنولوجي لرأس المال المادي، فضلاً عن البحوث التطويريه والأبتكارات التكنولوجية (جنابي، ٢٠٢٢، ص١٨١، ١٨٢).

ونتيجة للخطوات الإصلاحية التنموية والنجاحات المتوالية، أستوجب على سنغافورة ان تنتقل نحو خطوات اكثر طموحة لجعل الإقتصاد المحلي قادر على إن يحقق الإستدامة بالنمو الأقتصادي مع تعزيز مكتسبات التنميه الإقتصادية، من خلال ايجاد منافذ خارجية للتعاون الإقتصادي مع باقي إقتصاديات العالم عبر السياسات التجارية وغيرها، وهذا يستلزم بالضرورة إيجاد عوامل تمكن الإقتصاد المحلي من مواكبة التطور الكبير الذي حصل في الإداء الإقتصادي العالمي، لذلك لابد من تقوية القدرة التنافسية لغرض النجاح مع ضرورة مواكبة التطور الحاصل على

صعيد التحولات المعرفية بعد إن أصبح إقتصاد المعرفه احد أهم النشاطات الإقتصادية في الإلفية الجديدة (جنابي، ٢٠٢٢، ص١٨٢).

أما بالنسبة للصادرات في سنغافورة فتعد من المؤشرات المهمة التي تعكس وضع الاقتصاد المصدر لتلك السلع والخدمات، فالتنوع في الصادرات وحجمها يعكس مدى التطور الذي وصلت اليه سنغافورة، مما دفعها الى فتح أسواق خارجية لسلعها وخدماتها، مما يشير الى وصولها الى مستوى الجودة التنافسية النابعة عن عملية انتاجية متطورة نسبياً، فالإقتصاد السنغافوري هو اقتصاد متطور تكنولوجي، وصادرات متنوعة تعتمد بشكل كبير على الصناعات التحويلية وإقتصاديات المعرفة (جاسم ومهدي، ٢٠٢٢، ص١٤١٩) .

وخلاصة القول، فأن ما وصلت اليه سنغافورة اليوم من استقرار على المستوى السياسي والاقتصادي، إنما كان بفضل مجموعة من السياسات المدروسة التي توالت على تنفيذها القيادات السياسية المتعاقبة، والتي كان اولها هو تأسيس هوية مشتركة، تقوم على بناء مجتمع متجانس قادر على استيعاب التنوع العرقي، والأثني ، والديني، وتحويل هذا التنوع كمصدر قوة لا مصدر للاختلاف والتفرقة .

الخاتمة

إن تجربة دولة سنغافورة في إدارة التعددية وبناء الدولة تمثل واحدة من أكثر التجارب نجاحاً في القرن العشرين وهي جديرة بالاهتمام والدراسة، حيث نجحت سنغافورة في تحويل هذا التنوع الذي يشكل عبئاً في كثير من الدول وصعوبة في إدارته، إلى قوة ناعمة وميزة تنافسية، فقد ركزت الحكومة السنغافورية على ترسيخ مفهوم " الأمة السنغافورية" من خلال التعليم، والخدمة الوطنية، والسياسات الإسكانية، واللغة المشتركة، فضلاً عن التشريعات التي تمنع التمييز وخطابات الكراهية، وأسهمت هذه السياسات في تقليل احتمالات الصراع الداخلي وتعزيز الثقة والاحترام المتبادل بين مكونات المجتمع المختلفة، الأمر الذي وفر بيئة سياسية مستقرة ساعدت الحكومة

على تنفيذ خططها التنموية بعيدة المدى دون اضطرابات سياسية، بالتالي انعكس هذا التجانس والاستقرار السياسي على النهوض بالواقع الاقتصادي الذي جعل سنغافورة اليوم تقف في مصاف الدول المتقدمة .

وبناءً على ما تقدم خلصت الدراسة الى مجموعة من الإستنتاجات الأتية :

١- ان وصول دولة سنغافورة الى مصاف الدول المتقدمة رغم افتقارها للموارد الطبيعية، يؤكد لنا ان النهضة تعتمد على إرادة الإنسان وليس على ما يتوافر للدولة من موارد وإمكانات مادية، فالثروة هي الإنسان المتعلم والخالي من العقد والرواسب الاجتماعية والذي يستطيع أن يطور ويبدع في أجواء من الحرية والشفافية بعيدًا عن الصراعات الحزبية والانحيازات الأيديولوجية.

٢- إن نهضة دولة سنغافورة لم تكن إن تتحقق بشخصية الرئيس لي كوان يو وقوة شخصيته، وإنما برؤيته الإصلاحية، فالأصلاحات التنموية التي قام بها على الصعيد الإجتماعي والسياسي والإقتصادي، وقضاءه على الفقر والأمية والبطالة ومحاربته للفساد وتطبيقه للقانون على الجميع وبلا مجاملة، وسعيه لتحقيق الإنسجام والتلاحم بين فئات المجتمع السنغافوري المختلفة، كان لها الأثر الواضح في نهضة دولة سنغافورة .

٣- إن التعددية الإجتماعية والإنقسامات الإثنية ليست سيئة بالمطلق، فبأستطاعة القادة السياسيين في الدول المتعددة أن يوجدوا سياسات وآليات معينة لأدارة هذا التنوع، وان يكون هناك نظامًا توافقيًا وميثاقًا وطنيًا، يمثل أساساً للأنطلاق في بناء هوية وطنية، طالما أستند إلى المساواة والعدالة في توزيع منافع السلطة بين السكان بعيدًا عن أي انحيازات أيديولوجية ومصالح سياسية .

٤- إن تجربة التي قدمتها لنا دولة سنغافورة كدولة مقسمة وفقيرة الموارد ومشرذمة القوى والتوجهات، تقدم لنا دليلًا على إمكانية نهضة الشعوب والأمم التي تعاني من الإنقسامات وتفاقم

المشاكل الداخلية، إذا ما توافرت لها شروط النهضة من قيادة تنموية، وطاقات علمية خلاقة، تقود البلد نحو التنمية والتقدم في كل المجالات .

٥- أن رؤية الحكومة السنغافورية في إدارة التنوع وبناء الهوية، ليس صهر جميع الأعراق والإثنيات في بوتقة واحدة، بل عن طريق تشجيع كل عرق على الحفاظ على ثقافته و تقاليده وتقدير واحترام الأخرين، اضافة الى عدم إجبار أي عرق أو ثقافة على التوافق مع الهويات الأخرى، بل إقامة علاقات تعاون و انسجام و توازن من خلال وضع السياسات و الاستراتيجيات مدروسة بشكل جيد.

٦- ومن مجموع السياسات التي اتبعتها دولة سنغافورة من أجل تعزيز الهوية المشتركة، عبر الرموز وممارسات مشتركة مثل العلم، والنشيد الوطني، والاحتفالات الرسمية، إضافة إلى تبني اللغة الإنكليزية كلغة عمل مشتركة بين جميع المجموعات، هذا الاختيار لم يكن عشوائياً، بل يستند إلى فكرة تحييد الصراعات اللغوية، وخلق وسيلة تواصل موحدة لا تنتمي إلى مجموعة بعينها .

٧- إن احد اسباب نجاح دولة سنغافورة في تحقيقها مستوى عالي من الانسجام والتوافق بين الأعراق والأديان، من حيث لا تتدخل الأديان في السياسة، وتعامل جميع الأعراق والأديان على قدم المساواة ، اضافة الى أن تجاوز دولة سنغافورة للهويات الفرعية لا يعني إلغائها، بل إعادة تنظيمها ضمن إطار وطني شامل يوازن بين التنوع والوحدة، وهو مسألة هامة لكل دولة تسعى لبناء هوية جامعة في ظل تعددية اجتماعية .

المصادر

١.مصطفى، احمد ، (٢٠١٧)سنغافورة الجزيرة الفاضلة ، وكالة الصحافة العربية (ناشرون) ، دار الكتب المصرية، مصر.

٢.التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات السنغافورية ، إتجاهات السكان ، ٢٠٢٥، متاح على الرابط : https://www.singstat.gov.sg/publication-resources/population-trends-2025 .

٣.مجدل، زينب ، (٢٠١٧) تأثير ثنائيه العولمة – المحلية على هندسة النظم السياسية – دراسة حالة سنغافورة – ، رسالة ماجستير منشورة ، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعه محمد خيضر – بسكرة .

٤.الفتلاوي، ماجد محي عبد العباس والعميدي احمد عبد الرضا رحمن صالح ، (٢٠٢٥)، الاوضاع العامة في سنغافورة (١٩٩٥ – ٢٠١٥)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد (١٥)، العدد (١).

٥.الملقي، دانية ، (٢٠١٩)، دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة: سنغافورة نموذجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، مجلد (٤١)، العدد(٦).

٦.القريشي، نور عبد الحسن كاظم ، (٢٠٢٤)، إدارة التنوع وبناء الهوية الوطنية في سنغافورة، مجلة كلية دجلة الجامعة، العراق، المجلد (٧)، العدد (٢) ، حزيران ٢٠٢٤.

٧.مؤتمر" القيم الدينية في عالم التعددية بسنغافورة "، العين الاخبارية ، ٢٠١٨، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/conference _source=chatgpt.com . .

٨.صلاح، عمرو ، (٢٠١٧)، بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية. سنغافورة نموذجا، بحث منشور على مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16يناير – ٢٠١٧ ، متاح على الرابط : https://futureuae.com/ar/MaiB7%D,

٩.معتوق، فردريك، (٢٠١٣)، المارد الاسيوي يسيطر: مقاربة سوسيو– معرفية لتجارب معاصرة (اليابان– كوريا– سنغافورة – الصين) ، منتدى المعارف، بيروت، ط١.

١٠.دراسة لوكالة حكومية سنغافورية، اعمال شغب عنصرية (١٩٦٤ و١٩٦٥) ، ٢٠٢٥، متاح على الرابط : https://www.sg101.gov.sg/society/examples/racialriots/ .

١١.ياسين، كوثر و عبد ، مصطفى أحمد ، (٢٠١١)، العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان السادس والثمانون والسابع والثمانون.

١٢.كطافة، علاء نافع، (٢٠١٩)، تجربة سنغافورة في محاربه الفساد ومدى أمكانية الاستفادة منها في العراق، دار الاطروحة للنشر العلمي ، مجله الاطروحة الدراسات القانونية، العراق ، مجلد (٤)، العدد (٦) ، ٢٠١٩.

١٣.عمرو صلاح، بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية.. سنغافورة نموذجا، بحث منشور على مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16يناير – ٢٠١٧، متاح على الرابط : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Ite %B0%D8 .

١٤.ميرا لي، (٢٠٢٤)، تاريخ سياسات اللغة الوطنية في سنغافورة، مقال منشور على مجلة OPR، العدد (١٣).

١٥.إسكربس، إزلاتكو و دي بار، مايكل ، (٢٠١٢) ترجمة : حازم نهار ، بناء سنغافورة النخبوية، والاثنية، ومشروع بناء الأمة ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ط١ .

١٦.الأمم المتحدة ،الجمعية العامة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ سنغافورة، جنيف، أيار/مايو ٢٠١١، متاح على الرابط : https://upr-info.org/sites/default/.

١٧.دوائر تمثيل المجموعات، مجلس المكتبة الوطنية في سنغافورة، موسوعة سنغافورة ، ٢٠٢٣، متاح على الرابط : https://www.nlb.gov.sg/mae656rcatgpt.com .

١٨.دراسة لوكالة حكومية سنغافورية ، سياسة دمج الأعراق في مجلس الإسكان والتنمية: لماذا لاتزال مهمة ، ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط : https://www.gov.sg/explainers/hdb-s-ethnic-iners/?utm_source=chatgpt.com.

١٩.صلاح، عمرو ، بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية.. سنغافورة نموذجا، بحث منشور على مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16يناير – ٢٠١٧ ، متاح على الرابط :

٢٠. https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/D8%B7%D.

٢١.بيدونغ يانغ واخرون ، التراث الثقافي وتكوين الهوية: دراسة لأبناء الجيل الثاني من المهاجرين من منظور الوالدين في سنغافورة، متاح على الرابط : https://hsseonline.nie.edu.sg/cultatgpt.com >

٢٢.العامري، ابتسام محمد ، (٢٠٢٣)، السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسة ، جامعة بغداد ، العدد (٦٥).

٢٣.مندني، لطيفة فيصل والرشيدي، غازي عنيزان ، (٢٠١٧)، الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة وإمكانية الإفادة منها في دولة الكويت: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية، مصر، مجلد (٢٧)، العدد (١).

٢٤.مؤتمر" القيم الدينية في عالم التعددية بسنغافورة "، العين الاخبارية ، ٢٠١٨، متاح على الرابط : https://al-ain.com/article/conference-religio =chatgpt.com .

٢٥.دراسة لوكالة حكومية سنغافورية، بناء سنغافورة متعدد الثقافات ، تشريعات لحماية الوئام الديني ، ٢٠٢٥ ، متاح على الرابط : https://www.sg101.gov.sg/society/ u5eb354 >

٢٦.دراسة وكالة حكومية سنغافورية ، سياسة دمج الأعراق في مجلس الإسكان والتنمية: لماذا لاتزال مهمة ، ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط : https://www.gov.sg/explainers/h>

٢٧.دراسة لوكالة حكومية سنغافورية ، المؤسسات الخيرية والمؤسسات ذات الطابع العام ، ٢٠٢٥، متاح على الرابط : https://www.mccy.gov.sg/sectors/ urce=chatgpt.com .

٢٨.يوجين، واي تشيونغ و ولي، جونغ ، الأندية والمنظمات الرياضية في ظل التغيرات : حالة سنغافورة، مجلة اسيا والمحيط الهادي للرياضة والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٧، متاح على الرابط : https://www.researchgate.net/pubons_in_changing_times_The_case_of_Singapore .

٢٩.إدسون سي تاندوك الابن واخرون ، (٢٠٢٤) ، التعامل مع تنظيم الاعلام والتحول الرقمي في سنغافورة ، ٢٠٢٤، متاح على الرابط : https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/.ch37 .

٣٠.البلوي، بدر بن ابراهيم ، (٢٠٠٧)، سنغافورة وكيفية التحول من العالم الثالث الى العالم الأول، مجله الدبلوماسي، وزاره الخارجية معهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، العدد (٣٢).

٣١.عبد العال، عبد الجبار عيسى و جلوب، سعاد صاحب ، (٢٠٢٣)، ادارة التنوع في سنغافورة، ملحق المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعه المستنصرية ، العدد (٥٦).

٣٢.عبد، مصطفى أحمد ، (٢٠٢١)، تجربة مكافحة الفساد في سنغافورة ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد.

٣٣.دوائر تمثيل المجوعات ، مجلس المكتبة الوطنية في سنغافورة، موسوعة سنغافورة ، ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.nlb.gov.sg/main/ =chatgpt.com .

٣٤.عبد الرحمن، خير الدين ، (٢٠١٣)سنغافورة تتحول مجدداً ، مجلة المعرفة ، وزارة الثقافة، العدد (٦٠٠) .

٣٥.الفتلاوي، ماجد محي عبد العباس و العميدي، احمد عبد الرضا رحمان صالح ، (٢٠٢٥) الاوضاع العامة في سنغافورة (١٩٩٥–٢٠١٥)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد (١٥) ، العدد (١).

٣٦.العامري، ابتسام محمد ، (٢٠١٨)، التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الاوسط، مصر، العدد (٤٥).

٣٧.الكساسبة، بلال ياسين ، (٢٠٢١)، أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة، دار الاكاديمية للنشر والتوزيع.

٣٨.جناني، حامد رحيم ، (٢٠٢٢)، تحليل العلاقة بين سياسات التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في سنغافورة، مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعه عين شمس، العدد (٧٦).

٣٩.جاسم، داليا صبحي و مهدي، كاظم علي ، (٢٠٢٢)، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة (دراسة حالة : راوندا – البرازيل– سنغافورة – ماليزيا) مجلة الدراسات المستدامة، العراق ، السنة الرابعة، المجلد (٤)، العدد (٤).

References

-Mustafa, Ahmed, (2017), *Singapore: The Ideal Island*, Arab Press Agency (Publishers), Egyptian Book House, Egypt.

-Annual Report of the Singapore Department of Statistics, *Population Trends 2025*, available at: Population Trends 2025

-Majdal, Zainab, (2017), *The Impact of the Globalization–Localization Duality on the Engineering of Political Systems: Singapore as a Case Study*, published Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University – Biskra.

-Al-Fatlawi, Majid Mohi Abdul Abbas & Al-Amidi, Ahmed Abdul Redha Rahman Saleh, (2025), *General Conditions in Singapore (1995–2015)*, Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, Vol. 15, No. 1.

-Al-Malqi, Dania, (2019), *The Role of Education in Achieving Sustainable Development: Singapore as a Model*, Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies – Economic and Legal Sciences Series, Tishreen University, Syria, Vol. 41, No. 6.

-Al-Quraishi, Noor Abdul Hassan Kadhim, (2024), *Managing Diversity and Building National Identity in Singapore*, Dijlah University College Journal, Iraq, Vol. 7, No. 2, June 2024.

-Conference: *Religious Values in a World of Pluralism in Singapore*, Al Ain News, 2018, available at: Al Ain News Conference Report

-Salah, Amr, (2017), *Identity Building in Technological Societies: Singapore as a Model*, research published by the Future Center for Advanced Research and Studies, 16 January 2017, available at: Future Center Study

-Maatooq, Frederick, (2013), *The Asian Giant Prevails: A Socio-Cognitive Approach to Contemporary Experiences (Japan – Korea – Singapore – China)*, Knowledge Forum, Beirut, 1st ed.

-Study by a Singapore Government Agency, *Racial Riots (1964 and 1965)*, 2025, available at: Singapore Government Study on Racial Riots

-Yaseen, Kawthar & Abd, Mustafa Ahmed, (2011), *Political and Institutional Factors and Their Impact on Combating Corruption in Singapore*, International Studies

Journal, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issues 86–87.

-Katafa, Alaa Nafea, (2019), *Singapore's Experience in Combating Corruption and the Possibility of Benefiting from It in Iraq*, Dar Al-Atrouha for Scientific Publishing, Al-Atrouha Journal for Legal Studies, Iraq, Vol. 4, No. 6.

-Amr Salah, *Identity Building in Technological Societies: Singapore as a Model*, research published by the Future Center for Advanced Research and Studies, 16 January 2017, available at: Future Center Research

-Mira Lee, (2024), *History of National Language Policies in Singapore*, article published in OPR Magazine, Issue 13.

-Escarps, Zlatko & De Bar, Michael, (2012), translated by Hazem Nahar, *Building Elite and Ethnic Singapore: The Nation-Building Project*, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, 1st ed.

-United Nations General Assembly, *National Report Submitted in Accordance with Paragraph 15(a) of the Annex to Human Rights Council Resolution 5/1: Singapore*, Geneva, May 2011, available at: UN National Report on Singapore

-Group Representation Constituencies, National Library Board Singapore, *Singapore Encyclopedia*, 2023, available at: Singapore Encyclopedia

-Study by a Singapore Government Agency, *Ethnic Integration Policy in the Housing and Development Board: Why It Still Matters*, 2020, available at: Ethnic Integration Policy Study

-Salah, Amr, *Identity Building in Technological Societies: Singapore as a Model*, research published by the Future Center for Advanced Research and Studies, 16

January 2017, available at: Future Center Identity Study

-Bidong Yang et al., *Cultural Heritage and Identity Formation: A Study of Second-Generation Migrant Children from the Perspective of Parents in Singapore*, available at: Cultural Heritage and Identity Study

-Al-Amiri, Ibtisam Mohammed, (2023), *Educational Policies in Singapore and Their Reflections on Development*, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, Issue 65.

-Mandani, Latifa Faisal & Al-Rashidi, Ghazi Onaizan, (2017), *Distinctive Features of the Education System in Singapore and the Possibility of Benefiting from It in Kuwait: An Analytical Study*, Journal of the Faculty of Education, Alexandria University, Egypt, Vol. 27, No. 1.

-Conference: *Religious Values in a World of Pluralism in Singapore*, Al Ain News, 2018, available at: Religious Values Conference

-Study by a Singapore Government Agency, *Building Multicultural Singapore: Legislation for Protecting Religious Harmony*, 2025, available at: Religious Harmony Legislation Study

-Study by a Singapore Government Agency, *Ethnic Integration Policy in the Housing and Development Board: Why It Still Matters*, 2020, available at: Government Ethnic Integration Study

-Study by a Singapore Government Agency, *Charities and Institutions of a Public Character*, 2025, available at: Charities and Public Institutions Study

-Eugene Wai Cheong & Willie Jong, *Sports Clubs and Organizations in Times of Change: The Case of Singapore*, Asia-Pacific Journal of Sport and Social Science, 2017, available at: Sports Clubs in Singapore Study

-Edson C. Tandoc Jr. et al., (2024), *Navigating Media Regulation and Digital Transformation in Singapore*, 2024, available at: Media Regulation and Digital Transformation Study

-Al-Balawi, Badr bin Ibrahim, (2007), *Singapore and the Transformation from the Third World to the First World*, Diplomat Magazine, Ministry of Foreign Affairs, Prince Saud Al-Faisal Institute for Diplomatic Studies, Issue 32.

-Abdul Aal, Abdul Jabbar Issa & Jaloub, Souad Sahib, (2023), *Managing Diversity in Singapore*, Supplement to the International Political Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 56.

-Abd, Mustafa Ahmed, (2021), *The Experience of Combating Corruption in Singapore*, Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad.

-Group Representation Constituencies, National Library Board Singapore, *Singapore Encyclopedia*, 2023, available at: Singapore Encyclopedia Main Page

-Abdul Rahman, Khair Al-Din, (2013), *Singapore Transforms Again*, Al-Ma'rifa Magazine, Ministry of Culture, Issue 600.

-Al-Fatlawi, Majid Mohi Abdul Abbas & Al-Amidi, Ahmed Abdul Redha Rahman Saleh, (2025), *General Conditions in Singapore (1995–2015)*, Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, Vol. 15, No. 1.

-Al-Amiri, Ibtisam Mohammed, (2018), *The Development Experience in Singapore*, Middle East Research Journal, Egypt, Issue 45.

-Al-, Bilal Yaseen, (2021), *The Impact of Economic Development on Democratic Transformation in Malaysia and Singapore*, Academy House for Publishing and Distribution.

-Janani, Hamed Rahim, (2022), *Analyzing the Relationship between Higher Education Policies and Economic Development in Singapore*, Middle East Research Center, Ain Shams University, Issue 76.

-Jassim, Dalia Subhi & Mahdi, Kadhim Ali, (2022), *The Role of Political Leadership in Achieving Successful Development (Case Study: Rwanda – Brazil – Singapore – Malaysia)*, Sustainable Studies Journal, Iraq, Year 4, Vol. 4, No. 4.